عام ٢٠١٤ بين الأمل واليقين

بقلم:

د. نادر رياض

naderriad.com

ها نحن نودع عاماً علا فيه الصخب واختلف فيه الجمع وسجل فيه انتصارات وهزائم وظهر فى الساحة أصحاب بطولات وأصحاب هنات وسقطات مع اختلاف التوجه والمضمون وإفراط فى المسميات والنعوت.

وواقع حال عام مضى يؤكد أن تلاحق الأحداث ولد غباراً كثيفاً حجب الرؤى فاختلفنا فى تحديد قائمة الأولويات.

وقد يخالفنى البعض فيما ذهبت إليه ولهم الحق ، إلا أننى اختصر الكلام فى مقولة واحدة أين الملف الاقتصادى من تسلسل الأولويات فى استشراف عام ٢٠١٤ وهو الملف الذى يحوى فى جنباته التدريب والتأهيل والتشغيل والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة لكتيبة القوى العاملة والمنتجة وكذا ملف المسئولية الاجتماعية الواقعة على القطاع الصناعى والقطاع الانتاجى .

فالأمر ليس محل جدل فى أن الاقتصاد هو صانع التقدم للدول والشعوب والأفراد ، كما أننا لا نجادل فى مية الديمقراطية والحرية ولكن نريدها ديمقراطية رشيدة ناضجة لا تخلط الأوراق، يعلو فيها العدل ويكثر فيها التعقل ويقل فيها الصياح ، تبحث عن نقاط الاتفاق قبل أن تعمق نقاط الاختلاف، تعترف بحب الانضباط وتعلى من شأن العمل ،تحترم رجل الأمن الصغير قبل الكبير وتضع قواتها المسلحة فى مكانتها التى تستحقها حتى تتفرغ لواجبها الاساسى فى حماية التراب الوطنى.

ولنعلم أن العالم سيقف معنا ولكن ليس بقدر حاجتنا إليه من دعم وإنما بقدر احترامه لأدائنا فى حسن إدارة مقاليد الأمور.

وعلى الرغم مما تعرض له الاقتصاد المصرى من معوقات وما اعتراه من أنواء وعواصف شديدة عام ٢٠١٣ أنذرت بالخطر كل الخطر فى دخوله دائرة التباطؤ والركود الاقتصادى إلا أنه سرعان ما بدأ فى التعافى، فوجدنا ثبات الجنيه المصرى أمام العملات وكذا تماسك الاحتياطى النقدى الاجنبى مشكلاً خطا دفاعيا مقبولا.

فلنقف جميعاً قوة دافعة خلف اقتصاد مصر حتى يتمكن من إطلاق آلياته وليعلى من هدير آلاته ومعداته لكى تستعيد مصر بعضاً مما فقدته.

ولى أن استرشد فى هذا المجال بالمقولة الشهيرة " أن المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف" فهل لنا أن نتدبر فى معايير هذه القوة التى قصدها القول الكريم ، فى منظورى الشخصى هى القوة الاقتصادية للفرد والمؤسسة والدولة أخذاً وعطاء انتاجاً واقتصاداً توليداً لفوائض يعاد ضخها لمصلحة الفرد والمؤسسة والمجتمع وبذا يصبح المؤمن القوى خيرا من المؤمن الضعيف فى نفع أمته لتصبح عزيزة بين الدول وتلحق بركب التقدم قبل أن تفقد البوصلة والتوجه وتضيع منها المسافات والحقب.

ونحن نتطلع إلى المضى قدماً فى تطبيق خارطة الطريق وكذا نزوح عناصر الإرهاب البغيض عن أرض مصر ، نأمل فى عودة مصر إلى مكانتها على خريطة السياحة العالمية وتدفق الاستثمارات العربية واهتمام الدولة بتشغيل الشباب وإتاحة فرص عمل جديدة وكذا تصحيح مسار المسيرة العمالية ونجاح الحد الأدنى من الأجور كمرحلة أولى فى مواجهة الفقر.

فليكن عام ٢٠١٤ عاماً لترتيب البيت من الداخل ووضع قائمة الأولويات التى تمثل المصلحة القومية للدولة لنلتف حولها جميعاً ولنعد أفضل مما كنا مجتمعاً صناعياً انتاجياً يصل الليل بالنهار ليصنع لنفسه مكانة على الخريطة الاقتصادية الدولية .

ولنجعل من هذا هدفاً قومياً يعلو كل الأهداف فلا صوت يعلو على صوت المعركة ومعركتنا هذه هى معركة الإنتاج والنماء والكفاية وعدالة توزيع فرص العمل وعناصر الثروة القومية لذا فهى معركة الكرامة لكل الشعب . ومهما اختلفت الأولويات فستبقى الأولوية المطلقة التى لا خلاف عليها أولوية الإنتاج كماً وكيفاً وقدرة تنافسية تأتى لمصر بكل الخير وتأتى لأبناء مصر بكل ما يطمحون إليه.. شعباً أبياً يعتز بقدرته.. بريادته.. بوطنيته.

● كاتب المقال : رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة١٧) ٢٠١٣/١٢/٣٠